وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه بابل – كليه الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

فاعليه السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

للمدة (2014-2022)

بحث تخرج مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

من قبل الطالبتان

نبا ماجد عبيس

براء عقيل شاكر

بـأشراف

م.م. مصطفى حبيب المعموري

1445هـ

2024م

﴿قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

(التوبة: 105)

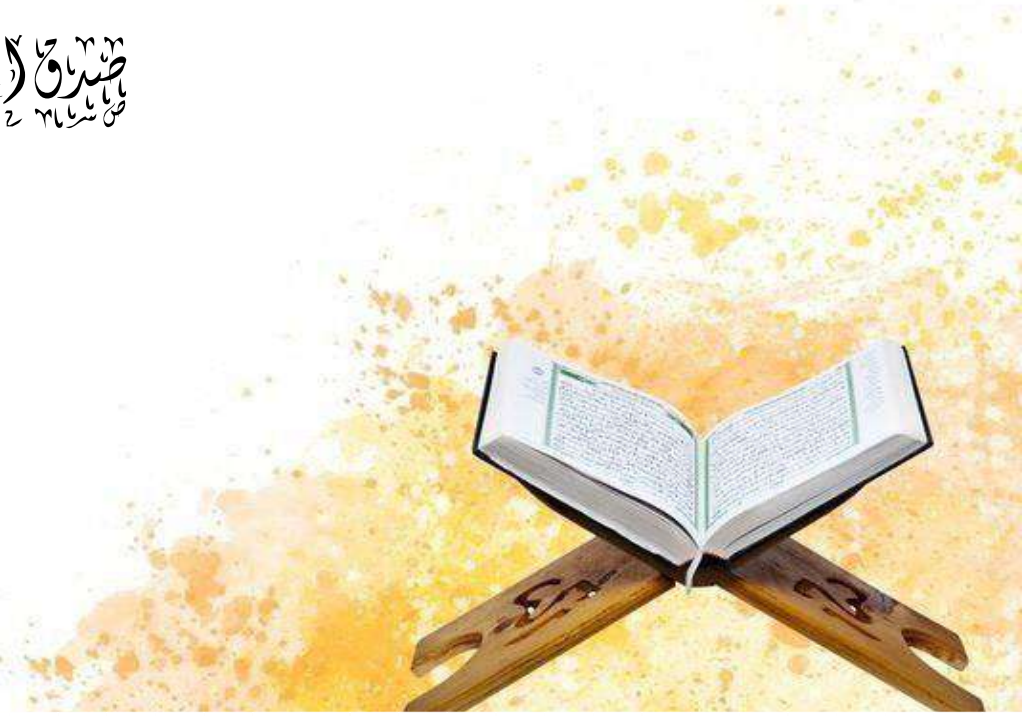

الاهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة محمد

(صلى الله عليه واله)

إلى رمز التضحية إلى من دفعني للعلم وزاد افتخاري به إلى ..

والدي العزيز

إلى رمز الحب والقلب الناصع بالبياض

إلى أمي الغالية

وإلى من زرعوا التفاؤل في دربي وأعطونا من علمهم فأثاروا دربنا

أساتذتي الكرام

الشكر والتقدير

قال تعالى ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ سورة إبراهيم الاية 7

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا البحث وأنعم علينا نعمة العلم وهدانا إلى نوره ويسر لنا الصعاب

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ الفاضل

(المدرس المساعد مصطفى حبيب المعموري)

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع اساتذة القسم لما بذلوه لنا من نصح وتوجيهات طوال دراستنا

الملخص

تكمن أهمية البحث في التعرف على فاعلية السياسات النقدية وأدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ، وتعد السياسة النقدية من الموضوعات الاقتصادية التي لم يتم تناولها بالقدر الكافي في الأبحاث والدراسات الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية. إذ تنعكس أثارها في تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في إرساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة اخرى ، ولذلك تحظى السياسات النقدية وأدواتها المختلفة ، باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في توجيه عملية النمو و التنمية الاقتصادية ، كما إنها تؤدى إلى زيادة قدرة السلطات النقدية في الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة إذ تستطيع السياسات النقدية من خلال سلطاتها القانونية والنقدية إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تحقيق الخطة الاقتصادية.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
الملخص	ج
المحتويات	ح
المقدمة	1
(منهجية البحث)	3-2
المبحث الاول :الاطار النظري	21-4
المطلب الاول : السياسة النقدية	11-4
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي	21-12
المبحث الثاني: الجانب العملي	28-22
(الاستنتاجات والتوصيات)	30-29
المصادر	32-31

المقدمة

تؤثر السياسات الاقتصادية تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي وتعد السياسات النقدية من أكثر السياسات فاعلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يسعى المجتمع إلى الوصول إليها وفي إيجاد علاج فعال للأزمات والاختلالات في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالحالة الاقتصادية للمجتمع ، إذ تنعكس أثارها في تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في إرساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة اخرى ، ولذلك تحظى السياسات النقدية وأدواتها المختلفة ، باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في توجيه عملية النمو و التنمية الاقتصادية ، كما إنها تؤدى إلى زيادة قدرة السلطات النقدية في الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة إذ تستطيع السياسات النقدية من خلال سلطاتها القانونية والنقدية إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تحقيق الخطة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها والإستقرار النقدي المطلوب للاقتصاد القومي . ويمكن القول أن الاختلاف الفكري في مدى جدوى السياسة النقدية في تحقيق الاهداف يتعلق بمدى تحقيقها للنتائج والأهداف المسطرة ويتعلق ذلك كله بطبيعة الإجراءات المتخذة وكذلك الوسائل التي يستعملها البنك المركزي لتنفيذ هذه الإجراءات ، أي كلما كانت الأدوات والوسائل المستخدمة في السياسة النقدية ذات أثر على النشاط الاقتصادي كلما أصبحت هذه السياسة النقدية ذات فعالية أكثر . إن السياسة النقدية تختلف من اقتصاد لآخر حسب مستويات التطور والتقدم أي أن السياسة النقدية تتأثر بالظروف والتحولات والإصلاحات .

اولا: مشكلة البحث

ان قرارات السياسة النقدية المدروسة ممكن ان تؤدي الى اثار سلبية على النمو الاقتصادي وجاء التساؤل الاتي:-

هل من الممكن ان تؤدي السياسة النقدية عبر قنواتها المتعددة من تحقيق الاهداف الاقتصادية وفيها تحقيق النمو الاقتصادي؟

ثانيا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف ومنها :

1- التعرف على مفهومي السياسة النقدية والنمو الاقتصادي .
2- التركيز على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي .

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على فاعلية السياسات النقدية وأدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ، وتعد السياسة النقدية من الموضوعات الاقتصادية التي لم يتم تناولها بالقدر الكافي في الأبحاث والدراسات الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية.

رابعا: فرضية البحث

يمكن للسياسة النقدية التأثير في النمو الاقتصادي وبالتالي ويمكن للسياسة النقدية من زيادة النمو الاقتصادي .

خامسا: منهجية البحث

اعتمدت الباحثتان على المنهج الاستنتاجي من خلال تقديم فكره شاملة عن السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، والاستعانة بالأسلوب التحليلي من اجل تحليل واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في العراق بالإضافة الى استخدام الادوات الكمية لغرض اثبات فرضية البحث او نفيها .

سادسا :حدود البحث

الحدود المكانية : العراق

الحدود الزمانية : 2004-2022

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي

المطلب الاول : السياسة النقدية

اولا: مفهوم السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بانها مجموعة الإجراءات والتنظيمات التي تسعى الى السيطرة على الأسعار من خلال ادواتها التشغيلية والوسيطة وصولا الى الأهداف النهائية، بغية التأثير في بيئة الاقتصاد الكلي .(عبد المنعم،370،1984)

يعد استقرار الأسعار المحلية اهم اهداف السياسة النقدية من اجل الحفاظ على الاستقرار النقدي وصولا الى ، تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي والمحافظة على رصانة قيمة العملة الوطنية في الداخل والخارج، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية.(حداد،183،2005)

اذ تسعى السياسة النقدية من خلال أهدافها التشغيلية الى التأثير في الاحتياطيات النقدية للمصارف من اجل السيطرة وتوجيه الائتمان بما ينسجم مع حاجة الاقتصاد وظروفه. (زكريا الدوري، 185،2016)

ايضا عرفت بأنها (مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل). .(زكريا الدوري، 185،2016)

إذ يمكننا تعريف السياسة النقدية بصفة عامة على انها جميع الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في الدولة ممثلة في البنك المركزي من اجل ادارة الائتمان والتأثير عليه بما يحقق الاهداف الاقتصادية المسطرة) (صالح مفتاح،35،2015).

ثانيا : أهداف السياسة النقدية

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام إذ توصل واضعو السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية في الوقت الراهن في الدول

المتقدمة و النامية على حد سواء قد تمحورت في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكان من ابرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية وكان الارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي . ومن ثم تعزيز معدل النمو الاقتصادي الذي حاز على أهمية كبيرة خلال مدة الستينات إلا أن الاقتصاديين قد أضافوا إلى السياسة النقدية هدفا آخر وهو التقليل من حالات الاختلال في ميزان المدفوعات ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز وكالأتي:

1. استقرار قيمة العملة:

الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره على قيمة العملة الوطنية وفي نفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية (عبد الهادي،2018،164).

2. استقرار المستوى العام للأسعار:

تعد المحافظة على أستقرار المستوى العام من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والغاية منه مواجهة التغيرات في المستوى العام للأسعار ا لما له من تأثير على قيمة العملة وبالتالي احداث آثار سلبية على مستوى الدخول والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية و على الأداء الاقتصادي كما إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة والى زيادة أرباح رجال الأعمال . لذلك يعد الاستقرار عاملاً مهماً للقضاء على هذه الاختلالات ويمكن ذلك من خلال إتباع سياسة النقدية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والأهداف الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار (السامرائي والدوري ، 188: 2016).

3. زيادة النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يعبر عن حدوث زيادة في الكمية المتحققة من إنتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي الايجابي بالزيادة في الناتج المحلي مقارنة بالناتج المحلي في سنوات سابقة (Hubbard, 2018,480)ويستطيع البنك المركزي التأثير في احتياطات البنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان فالسياسة التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر النمو منخفض مما يشجع على زيادة طلب الائتمان ومن ثم الاستثمار وبالتالي نمو اقتصادي(Baig, Kumar an ,2016,1 -4)

4. تحقيق الاستخدام الكامل:

يقصد بالاستخدام الكامل إن الأفراد المؤهلين الذين يبحثون عن العمل وبمعدلات الأجور السائدة يجدونه بدون تأخير كبير . أي التخلص من البطالة او إبعادها ولكي تصل السلطات إلى مثل هذا الوضع عليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من انحرافات من شأنها الأضرار بمستوى الدخل والإنتاج او تحقيق مستوى من التشغيل الكامل الذي ينطوي على وجود بطالة فوق الصفر أي تواجد نسبة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه باستمرار يطلق عليها بمعدل البطالة الطبيعي والتي تتراوح معدلاتها بين(4,5- 6) وتعمل السلطة على تقليلها من خلال السياسات الحكومية (ابو السعود 184:2014)

5. معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات

للسياسة النقدية دور في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع معدل النمو لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل البلد وفي الوقت ذاته إتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى رفع الصادرات والحد من الواردات فتخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تعزير الميزان التجاري وبالتالي زيادة صادرات البلد وخفض وارداته (الجنابي وأرسلان ، 267:2019)

ويكون هذا الميزان لصالح البلد عندما يكون المستلم من العملة الصعبة من العالم الخارجي أكبر من مدفوعاته للعالم الخارجي فالعجز يمكن تغطيته من خلال السحب على الاحتياطات النقدية الأجنبية أو بيع بعض الموجودات أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات ودور السلطات النقدية

هو التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية لتقليص استيراداتها أما إذا كان السبب في ميزان المدفوعات هو كثرة التوظيفات في الخارج القصيرة والطويلة الأجل فان تقليص حجم الائتمان المصرفي يقلل سيولة هذه الوحدات مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج .

ثالثا: وسائل السياسة النقدية:

أولاً: وسائل الرقابة الكمية (غير المباشرة)

تستخدم السلطة النقدية هذه الوسائل بقصد التأثير على كمية النقد والائتمان في الاقتصاد بصرف النظر عن نوع الائتمان وأوجه استعماله، وذلك من خلال التأثير على الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى النظام المصرفي وهذه الوسائل هي :

أ. سعر أعادة الخصم(Discount Rate)

هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء الحصول على القروض باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وذلك من أجل توسيع احتياطاتها النقدية (جواد، 134،2017) ، وزيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

ب – عمليات السوق المفتوحة (سياسة التدخل في الاسواق النقدية)

يقصد بها دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية من اجل ببيع وشراء للأوراق المالية الخاصة والحكومية وذلك بهدف التأثير في احتياطيات الجهاز المصرفي من اجل التحكم في قدراتها على منح الائتمان وبالتالي التأثير في كمية عرض النقد بالشكل الذي يلائم نمو النشاط الاقتصادي أي في السوق فيقوم المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية فيستطيع بذلك التدخل في حجم السيولة المصرفية وبنيتها وبالكتلة النقدية وبمعدلات النمو في السوق المالية.(عبد الهادي،2018،153).

ج – نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامية)

ويقصد بها النسبة القانونية التي تلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من أصولها النقدية و ودائعها لدى البنك المركزي وذلك لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء وايضا حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية. لان رفع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي الى انخفاض سيولة البنوك التجارية فتنخفض قدرتها على الاقراض فإذا قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .(مصطفى رشيد، 2017،251)

ثانياً: وسائل الرقابة النوعية (المباشرة)

وهي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على نوعية الائتمان المصرفي وطريقة منحه لغرض تحقيق الأهداف النهائية للسلطة النقدية بصورة مباشرة وهي كالاتي:

1- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:

إن تغير سعر إعادة الخصم يؤثر على حجم الائتمان بصورة عامة ألا أن تغير هذا السعر لأنشطة اقتصادية معينة، يمكن أن يقتصر تأثيره على هذه الأنشطة فقط دون غيرها من الأنشطة. وهي لا تهدف الى الرقابة على كمية الائتمان بل على توجيه انواع الائتمان الى تحقيق نتائج اقتصادية مرغوب فيها من قبل الدولة مثل تشجيع بعض القطاعات التي توليها الاولوية مثل اتجاه السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الأكثر حيوية او تحديد معدلات فائدة متمايزة.(السيد، 2015،77)

2- الإقناع الأدبي:

يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للحكومة والملجأ الأخير للإقراض، وفي هذا المجال يقوم البنك المركزي بممارسة سلطته النقدية في أقناع المصارف التجارية الأعضاء التابعة له من خلال إجراءات وإرشادات ينبغي مراعاتها بهدف تلافي الأخطاء التي تؤثر سلباً على نمو النشاط الاقتصادي .

3- الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان:

حيث يتم تنظيم الائتمان من خلال السماح للأفراد وخاصة المضاربين بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة في فترة زمنية سابقة بشرط التقيد بهامش الضمان والذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض المقدم إلى المضاربين، حيث يعمل البنك المركزي بتحديد هامش الضمان بالشكل الذي يلائم الظرف الاقتصادي .(عبد المطلب ،2018،150)

4- أسلوب العمل المباشر:

وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية، ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاهل هذه الأوامر وألا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يفرضها عليها البنك المركزي، وتعد هذه الوسيلة ذات فعالية كبيرة اذ تجد البنوك المركزية في بعض الحالات لابد من التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاته.(جواد،141،2017).

رابعا: ادوات السياسة المالية

1- سعر الصرف

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي عدد من التطورات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ساعدت علي تزايد درجة انفتاح الأسواق المالية والتجارية فضلاً عن تزايد حرية حركة رؤوس الأموال خاصة قصيرة الأجل التي تبحث عن العوائد السريعة . ونتيجة لهذا زادت أهمية سعر الصرف كأحد آليات الانتقال النقدي . وتختلف فعالية السياسة النقدية تبعاً لنظام سعر الصرف المطبق , ونفرق هنا بين نظامين لسعر الصرف هما : نظام سعر الصرف الثابت . ونظام سعر الصرف المرن . ونتناول فيما يلي أثر هذه القناة في ظل كل من النظامين (عبد العال، ٢٠٠٣ : ٢)

أ- **نظام سعر الصرف الثابت** : فعالية السياسة النقدية في ظل تطبيق نظام سعر الصرف الثابت , حيث يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي الحفاظ علي ثبات سعر الصرف , فانتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية , يؤدي إلي زيادة عرض النقود وانخفاض أسعار النمو , مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي وارتفاع الأسعار المحلية . ومع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة , تزداد مشتريات الأفراد من السلع والأصول الأجنبية . كما أن انخفاض أسعار النمو المحلية نسبياً عن أسعار النمو

السائدة في الأسواق الخارجية يؤدي إلي تدفق رؤوس الأموال للخارج , خاصة قصيرة الأجل . وفي ظل هذا النظام لسعر الصرف تتدخل السلطة النقدية لمنع تدهور قيمة العملة الوطنية الناتج عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق زيادة عرض العملات الأجنبية باستخدام ما لديها من أرصدة من النقد الأجنبي . وتكون النتيجة النهائية لقيام السلطة النقدية بزيادة المعروض النقدي من العملة الاجنبية – في ظل نظام سعر الصرف الثابت تأكل أرصدتها من الاحتياطيات الدولية ، وصعوبة سيطرتها علي العرض الكلي للنقود . وعملياً يصعب علي السلطة النقدية الاستمرار في هذه السياسة نظرا لاستنزاف أرصدة النقد الأجنبي .

ب– **نظام سعر الصرف المرن :** تزداد فعالية السياسة النقدية في ظل تطبيق هذا النظام . إذ تتنوع الأساليب التي ينتقل من خلالها أثر التغيرات النقدية ومنها إلي المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة الناتج المحلي وميزان المدفوعات ومستوى الأسعار . حيث يؤدي التوسع في عرض النقود إلي خفض أسعار النمو المحلية , ويترتب علي ذلك ما يلي (عبد الحميد ، ٢٠٠٢ : ٢٤٩) :

– تعديل محفظة الثروة التي تحتوي علي أصول أجنبية ومحلية , حيث يؤدي انخفاض أسعار النمو المحلية إلي زيادة الطلب علي العملات الأجنبية سواء كأصل يحتفظ به أو لاستخدمها في شراء أصول مالية أجنبية . ويترتب علي ذلك خفض قيمة العملة الوطنية نتيجة لزيادة المعروض منها .

– تحسن وضع ميزان المدفوعات في ظل افتراض مرونة الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات ومرونة الجهاز الإنتاجي , فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلي زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية مما يترتب عليه تحفيز المنتجين المحليين علي إنتاج بدائل للواردات بسعر أقل لتشجيع الطلب عليها ، كما تنخفض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية . ويؤدي ذلك إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الأجنبية .

وتكون نتيجة هذا زيادة صافي الصادرات ، وبالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

2- سعر الفائده

تعتبر قناة سعر النمو الآلية التقليدية لنقل أثر التغيرات في عرض النقود إلي الناتج حيث يترتب علي تغير عرض النقود في اتجاه معين تغيرات عكسية في أسعار النمو , بما يؤثر علي إنفاق القطاعين العائلي والأعمال . وبالتالي علي حجم الإنفاق الكلي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ووفقاً للتحليل الكينزي . ينتقل أثر التغيرات في عرض النقود إلي الناتج من خلال تأثيرها علي العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر النمو . إذ يؤدي تبني سياسة نقدية توسعية من خلال قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية , أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة علي البنوك التجارية , أو خفض سعر إعادة الخصم إلي تقليل سعر النمو . وبالتالي خفض تكلفة تمويل الاستثمارات التي تعتمد علي التمويل المصرفي , مما يؤدي إلي التوسع في الإنفاق الاستثماري , وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي . ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل مضاعف الاستثمار الذي يربط حجم التغير في الدخل بالتغير في الاستثمار , والعكس إذ يؤدي تطبيق سياسة نقدية انكماشية إلي رفع أسعار النمو.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي

اولا : مفهوم النمو الاقتصادي

في البدء لابد من الاشارة الى أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث المعنى والتأثير في اقتصاد أي بلد وعليه فأن النمو الاقتصادي " عبارة عن عملية يتم فيها زيادة في معدلات الانتاج على أن يقترن مع ذلك زيادة في الدخل القومي الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة تتحقق عبر الزمن المحدد بحيث تكون هذه الزيادة بمعدل أكبر من معدل نمو السكان لكي يكون نمواً ايجابيا مع ضرورة مصاحبة هذا النمو توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من النضوب وكذلك الحفاظ على البيئة ومصادرها بما يتناسب مع مفهوم الزيادة في معدل النمو الاقتصادي " , وهنا لابد من الاشارة وبشكل مختزل الى ان مفهوم التنمية الاقتصادية (هي ذات مفهوم اكثر شمولا و أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي لأنها تدل على أحداث تغيرات شاملة ونوعية في المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية) (العبيدي،307،2017)

وقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون على مفهوم شامل و واضح ولعل من ابرزها ، ما جاء به الاقتصادي الانكليزي (بيجو) فقد أوضح تعريف النمو الاقتصادي على انه " مقدار السلع والخدمات المنتجة والموضوعة تحت تصرف المواطنين خلال مدة زمنية معينة بتكاليف أقل و نوعية أحسن و كميات أكبر من ذي قبل " .(السيد علي،372،2022)

وهناك مفهوم آخر يرتبط ارتباطا كبيراً بمفهوم النمو الاقتصادي " ويتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج ويحدد ذلك المعدل الذي ترتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة وينصب اهتمام الدولة بصفة أساسية على نمو نصيب الفرد من الناتج إذ يؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع متوسط دخل مواطنيها " (هاوس،586،2016)

ويعرف النمو الاقتصادي أيضاً " بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي ، الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان " .(الوادي،343،2015)

ثانياً- أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي ؟(العقابي، 22،2017)

أ- **النمو الطبيعي (التلقائي)** : وهذا النوع من النمو يحدث بشكل عفوي وطبيعي من دون تخطيط مسبق ، أي يحدث بشكل تدريجياً وبشكل بطيء في العادة وقد حدثت ظاهر النمو الطبيعي تاريخياً من خلال الانتقال من مجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي . اذ تتلخص العملية الاولية من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل من خلال التدرج من الزراعة الى مرحلة الصناعة اليدوية ثم بعد ذلك تليها عملية تراكم أولي لراس المال ، المستخدم في التجارة الخارجية.

لينتقل بعد ذلك الى الصناعة حيث تعد هذه العملية الثانية اما الثالثة فتمثل الانتشار الواسع للعملية الانتاجية اي سيادة الانتاج السلعي ، أما العملية النهائية تكون عملية خاصة باطار وتكوين السوق الداخلي بمعنى يتكون سوق محلي . حيث يصبح لكل ناتج سوق فيه عرض و طلب وان هذا السوق يشكل لقيام سوق قومي ، حيث أن هذا النمط يتمثل بمرونة كبيرة في البلدان الرأسمالية المتطورة .(ساحة،8،2011)

ب - **النمو العابر** : وهو النمو الذي يفتقد الى صفة الديمومة والثبات ، اذ يأتي نتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية ، ويسود هذا النوع من النمو بشكل كبير في الدول النامية ، حيث ينشأ هذا النمط من النمو نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية وسرعان ما تتلاشي بنفس السرعة التي ظهرت بها.

ج - **النمو المخطط** : وهذا النوع من النمو يتكون نتيجة عمليات تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع . حيث ترتبط قوة وفاعلية هذا النوع من النمو ارتباطا قوياً بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة .وكما ترتبط كذلك بفاعلية التنفيذ والمتابعة مع مشاركة الجمهور في عملية التخطيط في جميع مستوياته.(موسى،25،2015)

ثالثاً : أهميـة النمو الاقتصادي

وتتلخص أهمية النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي:

1 – تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

إن العدالة الاجتماعية تقتضي تخفيض نسب التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع ، وإن تجمع الأموال بين فئات محددة من المجتمع يؤدي الى اختلاف الطبقات بين المجتمع وظهور طبقة من السكان تعاني الفقر وتدني مستوى المعيشة مما يؤدي الى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والأمني ، وتتفاقم هذه الظاهرة كلما زاد حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة ، وإن تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات يعتبر هدفاً اساسياً يؤدي إلى الاستقرار والامن الاجتماعي .

2– رفع مستوى المعيشة

النمو الاقتصادي ليس فقط يعتبر زيادة في الدخل القومي الاجمالي إنما احداث تغيير في مستوى المعيشي لجميع فئات المجتمع في الدولة على المدى الطويل وخاصة فيما يخص الفئات التي تساهم بشكل مباشرة في عملية التنمية

3– تحسين النمط المعيشي للسكان وزيادة في رفاهيته

النمو الاقتصادي عنده ارتفاعه يسهم في رفع مستوى دخول الافراد لذا فهو يحسن المستوى المعاشي للأفراد ويتحسن معدل الرفاهية لديهم .

رابعاً– العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها ما يلي :

1– **الموارد البشرية (Human Resources)** : أن معدل النمو الاقتصادي يرتفع كلما كان معدل الارتفاع في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الارتفاع في السكان ، مما يؤدي إلى ارتفاع في معدل الدخل الفردي الحقيقي بنسبة كبيرة ومن ثم يحقق معدل نمو اقتصادي كبير

.(عبدالرحمن،عريقات، 2017،278)

2- **الموارد الطبيعية : (Natural Resources)** الموارد الطبيعية تعتبر من العناصر المهمة التي تؤثر في الإنتاج و الإنتاجية من حيث الكم والنوع وأن الموارد الطبيعية تتمثل في وفرة المعادن ، و درجة خصوبة التربة ، والغابات والمياه وبعض الاقتصاديين يعتقدون بأنه ليس هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية أذ ان الموارد المتوفرة في الطبيعة ليس لها قيمة بالنسبة للمجتمع ، إلا عندما يتم استغلالها من قبل الإنسان بهدف تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية للمجتمع ، وعندما يتم تحقيق ذلك فان الموارد الطبيعية سوف تفقد تسميتها بالطبيعية و تصبح من صنع الإنسان ، ويتضح أن هنالك عدة دول زادت معدلات النمو اقتصادي من خلال الاعتماد على ثرواتها المتوفرة إلى جانب الإنتاج الزراعي ، لكن لا يعتبر توفر الموارد الطبيعية في الدول شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي في الحقيقية ، وخير مثال اليابان ليست لديها وفرة في الموارد الطبيعية و لكنها استطاعت تحقيق وزيادة معدلات النمو من خلال اعتمادها على القطاعات التي تركز بصورة اساسية على رأس المال وأيدي العمل الماهرة بهدف تعويض النقص في الموارد الطبيعية.

3- **تراكم رأس المال : (Capital Accumulation):** إن مفهوم تراكم رأس المال يوضح المكون المادي الناشئ من عملية الاستثمار ويتوضح بصورة أساسية بالإضافة المتحققة في الموجودات الأساسية (المكائن ، المعدات ، الأبنية ، الإنشاءات و وسائط النقل). فالمعدل إلى كمية رأس المال الذي يضيفه المجتمع يؤثر بشكل اساسي على معدل النمو الاقتصادي للمجتمع ، أما العوامل التي تحدد معدل تراكم رأس المال هي نفس العوامل التي تؤثر في الاستثمار التي هي الاستثمار ، معدلات اندثار رأس المال والسياسة الحكومية اتجاه الاستثمار ، إن مدى تأثير هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ، بالإضافة إلى إن تراكم رأس المال يضيف موارد جديدة إلى الموارد المتوفرة مثل استخدام واستصلاح الأراضي غير المستغلة ، أو من خلال ترقية نوعية الموارد المستخدمة مثل نظام الري بالإضافة إلى استعمال المبيدات الزراعية المستخدمة لمكافحة الآفات في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى زيادة حجم الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الأجل.(العبيدي،319)

4- **التقدم التقني (التغير التكنولوجي) :** - يمكن توضيحه من خلال ما يلي (الزكوش،14،2013)

أ- انتاج كميات أكبر بنفس الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج وذلك من خلال الاعتماد على طرق انتاجية جديدة أو انتاج نفس الكمية من المنتوج باستخدام كميات أقل من عنصر الانتاج بالاعتماد على طرق انتاجية وأساليب انتاج جديدة أيضاً .

ب- التغير التكنولوجي والاختراع والابتكار والذي يؤدي الى تطور الأساليب الانتاجية الجديدة بطريقة أكثر كفاءة من اساليب الانتاج القديمة اي استعمال الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة في انتاج المنتجات المتنوعة .

و يعد التطور التكنولوجي مكوناً أساسياً في عملية تطوير وتسريع عجلة النمو لمستوى المعيشة ومن الناحية التاريخية إن عملية النمو لا تحدث قطعاً من خلال تكرار وتطوير بسيط للخطوط الإنتاجية أو بإضافة خطوط من مصانع الصلب أو محطات توليد القوى إلى جانب بعضها الآخر ، بل يحدث العكس فقد أدى التطور المتلاحق بغير نهاية للاختراعات بجانب التقدم التكنولوجي إلى تطورات هائلة في الإمكانات الإنتاجية في كل اليابان و قارتي أوربا و أمريكا الشمالية ، ان علماء التاريخ الاقتصادي عند تحليلهم لمصادر النمو الاقتصادي فسروا التقدم التقني السريع كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي خلال القرون الأخيرة ، وكذلك التقنية ادت إلى تغير أساليب الحياة وحلت الآلات التي تعمل على الطاقة محل العمل اليدوي وأسهمت في تطوير ونمو مصادر الطاقة التي هي (الآلة البخارية ، الآلة ذات الاحتراق الداخلي والطاقة الذرية) ان تطوير وسائل النقل والمواصلات هي التي أدت إلى تطوير الدول في الغرب والتي " تبشر بمجتمعات ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة " (السعدي،28،2013)

5- الاستقرار السياسي :

ان الاستقرار السياسي يعد من العوامل الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي وهو عامل مؤثر بشكل كبير في العملية الانتاجية للدولة ، لان عدم الاستقرار السياسي ينعكس بصورة سلبية اذ يؤدي إلى تدني مستويات الانتاج وكذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى انخفاض في معدل نصيب الفرد مما يؤثر على انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي للدولة ، كذلك بعد الاستقرار السياسي المؤثر الأساسي والحكم والراشد الذي يدعم عملية اتخاذ القرارات الصحيحة التي تعمل على زيادة مستويات النمو الاقتصادي

من خلال وضع خطة للعمل حسب الأولوية للمشاريع التي تخدم الدولة في العملية التنموية وتقدم لها التمويل اللازم لاستمرارها في الانتاج. (الزهيري،20،2018)

خامسا : خصائص النمو الاقتصادي الحديث

وتتمثل هذه الخصائص بما يلي :

1- يتميز النمو الاقتصادي الحديث بأن معدلات الانتاج الفردية مرتفعة . اذ يؤدي قبل كل شيء إلى تحسين نوعية الإنتاج ، و خصوصاً المهارة ، وان زيادة العلوم النافعة و الترتيبات التنظيمية الخاصة باستخدام هذه العلوم يؤدي الى زيادة الوحدات الانتاجية .(كوزتش،268،2019)

2- ارتفاع معدلات الإنتاج في القطاعات الرئيسية للبلاد اذ يستطيع المرء أن يتكلم عن ثورة صناعية أو ثورة زراعية ، تكون بشكل أكثر ظهوراً وبروزاً اذ يكون الأثر العام للتغيرات التنظيمية ، والتقنية على المهارة في جميع القطاعات كبيراً حيث يدل على تأثر جميع أجزاء الاقتصاد والمجتمع و توجهها تحت الضغط إلى احداث تغيرات في ترتيباتها التنظيمية ويتمثل التغير الهيكلي من خلال التحول التدريجي من النشاط الزراعي إلى النشاط غير الزراعية ، وقد جرى منذ وقت قريب التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي . حيث يصاحب هذه التحولات تغير هيكلي في حجم الوحدات الإنتاجية ، و أيضاً التحول المشابه في الوضع المهني و لا سيما العمالة.(تودارو،178،2016)

3- نوع يتسابق من أجل التحولات الاجتماعية و السياسية و الأيديولوجية اذ يصاحبه تغيير جوهري في الاقتصاد .

4- التسلسل الاقتصادي الدولي ، وهذه الخاصية تكون متسقة بالميل التاريخي للدول الغنية و رغبتها في السيطرة على المواد الخام والمنتجات الاولية واليد العاملة الرخيصة ، وفتح اسواقها من اجل تصريف منتجاتها الصناعية ، ومن خلال التطور في التكنولوجيا الحديثة اصبح من السهولة السيطرة الاقتصادية و السياسية على الدول الفقيرة والاستفادة من موادها الخام ومنتجاتها الأولية و فتح أسواقها لأجل تصريف و تصدير منتجاتها إلى تلك الدول والسيطرة على الأسواق .

5- ارتفاع معدلات التجارة الخارجية إلى اجمالي الإنتاج من خلال الارتفاع السريع في حجم السلع .(كوزتيش،270)

سادساً : نظريات النمو الاقتصادي

أخذ موضوع النمو الاقتصادي موقعا مهما في الفكر الاقتصادي ، اذ اهتمت به النظريات الاقتصادية من أجل البحث عن أسبابه ، وكيفية توجيه الدول المتخلفة للتخلص من الفقر و التخلف والتوجه نحو التقدم و الرقي . حيث أخذ النمو الاقتصادي مكان واسعاً من كتابات الكثير من العلماء الاقتصاديين الأوائل أمثال : (آدم سميث) و (ديفيد ريكاردو) و (مالتوس) و (جون ستيوارت مل) وأخرون .

1- النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية : -

تميز الاقتصاديون الكلاسيكيون باهتمامهم الكبير بالنمو الاقتصادي أمثال : (آدم سميث و ديفيد ريكاردو و توماس مالتوس و جون ستيوارت مل و آخرون) اذ وضع آدم سميت المبادئ الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الافكار ، التي كان يؤمن بها ، حيث تمثلت بالدعوة إلى الحرية الفردية و أبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي و تأكيده على مبدأ التخصص و تقسيم العمل حيث إن دراسته هذه لم تنتج عنها نظرية قائمة بذاتها حيث جاءت في سياق اهتمامه بالاقتصاد السياسي بشكل عام .(يسري،200،2011)

حيث اعتقد " آدم سميث " أن النمو الاقتصادي يتكون بطريقة تراكمية ، اذ عندما يبدأ النمو مع افتراض تقسيم العمل و وجود السوق و رأس المال ، مما يؤدي بإنتاجية العامل إلى الزيادة وهذا يؤدي إلى إحداث زيادة بالدخل الحقيقي و بعد ذلك ستزداد المدخرات مما يؤدي الى اتساع حجم السوق . وثم سيؤدي مرة أخرى إلى رفع مستوى الإنتاج و الدخل . اذ يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أن النمو الاقتصادي ، يرتكز على الموارد الطبيعية ، السكان ، رأس المال ، التقدم التقني . ويعتقدون أن المحرك الأساس لعملية التنمية الاقتصادية هو التراكم الرأسمالي ، بسبب دوره المهم في تحقيق التقدم التقني وإمكانية تطبيق التخصص و تقسيم العمل.(الجبوري،16،2018)

أما نظرية " دافيد ريكاردو (David Ricardo " فقد كانت تميل أكثر الى التشاؤم اذ انتقل من فكرة الغلة المتزايدة التي سيطرت على أفكار " آدم سميث " الى فكرة الغلة المتناقصة . اذ لم يختلف عن الاقتصاديين التقليديين الذين أعقبوا (آدم سميث) حيث أسسوا نظرية في النمو الاقتصادي اتسمت بالتشاؤم إزاء المستقبل ، و أن النمو الاقتصادي يتكون نتيجة للنمو السكاني ومن ثم يؤدي ذلك الى زيادة في الناتج القومي.(عباس،66،2011)

وقام " ريكاردو " بتحليل التفاعل بين النمو الاقتصادي وتقسيم الدخل بين عوامل الانتاج الثلاثة المتمثلة بالأرض و العمل و رأس المال . وقد أعتقد بأن هذه العوامل الثلاثة يتم تحصيلها من خلال ثلاث طبقات اجتماعية فالأرض تعرض بواسطة ملاك الأراضي ، والعمل بواسطة العمال ، ورأس المال بواسطة الرأسماليين ، وافترض كذلك ان كل المدخرات تتم عن طريق الرأسماليين بسبب الاقطاعيين الذين ينفقون بترف . وان انخفاض مستوى الدخل للأفراد حال قدرتهم على الادخار . فأن ريكاردو عدة نقطة البداية للنمو الاقتصادي هو أن حجم السكان يكون صغيراً مقارنة بحجم الموارد الاقتصادية المتوفرة.(الفهداوي،178،2018).

2- النمو الاقتصادي عند المدرسة الماركسية :

بعد كارل ماركس من الاقتصاديين الذين تناولوا النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه وكان ماركس يسير على طريقة الكلاسيك من حيث تقديمة للعوامل الاقتصادية ان عدها كمحددات للنمو الاقتصادي ويرى أن التراكم الرأسمالي هو المحرك الأساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي رغم توقعه بانهيار النظام الرأسمالي ، وقد تميز الإنتاج في هذا النظام بالتملك الخاص لوسائل الإنتاج و زيادة في معدل التبادل النقدي , مع توفر ضغوطاً كبيرة على العمل إلى الحد الذي يصبح عنده العمل سلعة مثل باقي السلع . وعلى عكس عناصر الإنتاج الأخرى اذ أن العمل يقدم أكثر من قيمته التبادلية و بذلك يصبح لدينا ما يعرف بالقيمة المضافة التي لا تتوفر لدى الرأسمالي . (لطفي،164،2020).

3- النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية:

تنساب عملية النمو الاقتصادي بحسب هذه النظرية من خلال زيادة انتاجية العمل التي تنتج عن تراكم رأس المال الذي يرتبط بدوره بمعدل العائد لرؤوس الأموال الجديدة أي بسعر النمو . ويعد تراكم رأس المال الدافع على زيادة الأجور الحقيقية ، مما يؤدي الى ارتفاع حاجة العمال من الناتج القومي ، والى انخفاض معدل العائد لرؤوس الأموال بالنتيجة ، وهذا يؤدي الى انخفاض سعر النمو مما يصبح الحافز على الادخار أقل شدة . مما يؤدي الى أن تتباطأ وتيرة تراكم رأس المال , حيث يذهب المذهب النيوكلاسيكي الى القول بأن النمو عملية تتم بالتدرج ، وكذلك القول بأنها عملية تتسم بالانسجام والتوافق وتكامل عناصرها ويرتكز منطق هذا القول الى ثلاث ركائز هي : يحصل كل عامل من عوامل الانتاج على حصة من الناتج بشكل تام ، والعمل على تحقيق الوفورات الخارجية ، وتقديم دور كبير لقدرة الانسان على اجتياز الصعوبات التي تواجه طريق النمو.(الفهداوي،183،2018).

4 - النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية :

لقد ولدت نظرية كنز في رحم ازمة اقتصادية كبيرة أصابت العالم اجمع مما نتج عنها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات الاستهلاك وكذلك الانتاج . حيث تأسست المدرسة الكينزية على يد الاقتصادي " جون مينارد كينز " (١٨٨٣-١٩٤٦) ، بعد الحرب العالمية الثانية لأجل ايجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩. حيث كانت آراء كينز التي تزامنت مع افكار الكلاسيك والتي عدت طريق جديداً في تاريخ الفكر الاقتصادي فقد حدد عدداً من المبادئ الواجبة لمعالجة سلبيات النظام الرأسمالي . وتوجيهه لطريق النمو الاقتصادي بعد ان اطلع على آراء الاقتصاديين الذين سبقوه . حيث تأكد أن المعرقلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في عرض السلع والخدمات التي اهتم بها الكلاسيكيون بل تكمن في الطلب الفعلي وكيفه يتم تصريف تلك السلع والخدمات ، مما عد قصور الأسواق اساس المشكلة الرأسمالية في تلك الفترة التاريخية من النظام الرأسمالي ، اذ ان الشرط الاساسي للتنمية الاقتصادية هو الطلب الفعال والذي يعني " انه ذلك الجزء الذي ينفق من الدخل على الاستهلاك والتراكم وحدد المتغيرات المؤثرة في نمو الدخل وعدها من المسائل الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي " وقد وجد كينز علاقة بين ارتفاع الاستثمارات ونمو الدخل القومي وسمى هذه العلاقة بمصطلح المضاعف .(موسى، 17،2015)

حيث يوضح اثر الاستثمار ، حيث ان الارتفاع في الانفاق على الاستثمار يحث الى زيادة الدخل القومي وبصورة مضاعفة بالاعتماد على الميل الحدي للاستهلاك فقد وضح كينز ان الناتج يرتبط بالاستثمار فتحليله يرتكز على المنظمين من حيث الاستمرار بالاستثمار مع بقاء الكفاءة الحدية لرأس المال بمستوى أعلى من معدل النمو .(حسين،14،2017)

المبحث الثالث

فاعلية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة 2004-2022

المحور الاول : تطور المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف , عرض النقد , الناتج المحلي الاجمالي) خلال مدة البحث.

اولا / تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي

جدول (1) تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

السنة	سعر الصرف	معدل النمو%
2004	1453	---
2005	1472	1.31
2006	1475	0.20
2007	1267	-14.10
2008	1203	-5.05
2009	1182	-1.75
2010	1186	0.34
2011	1196	0.84
2012	1233	3.09
2013	1323	-0.08
2014	1214	-1.46
2015	1247	2.72
2016	1275	2.25
2017	1258	-1.33
2018	1209	-3.90
2019	1196	-1.08
2020	1234	3.18
2021	1474	19.45
2022	1476	0.14

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الاحصائي للبنك

نجد أن سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي شهد تحسنا ملحوظا خلال مدة الدراسة (2004-2022) وكما هو موضح في الجدول (1) وإن هناك ارتفاعاً في سعر الصرف الموازي بلغ (1472) ديناراً / دولار في عام 2005 وبمعدل نمو بلغ 1.3%) اما سعر الصرف الرسمي بلغ (1472) ديناراً لكل دولار مقابل (1453) دينار لكل دولار لعام 2004 وهو بذلك يقترب من سعر الصرف الموازي وهذا يعود إلى إجراءات السياسة النقدية التي عملت على تقليل الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي والذي يظهر في تحسن قيمة العملة وتحقيق استقرار سريع بشكل نسبي والذي يعد حاضنة للنمو الاقتصادي وكابحاً لدور التوقعات التضخمية التي طالما جلبت أثاراً سلبية للاقتصاد العراقي.

بتدخل البنك المركزي من وقت واخر لتعديل الاتجاهات غير الملائمة له، وفي عام 2006 ارتفع سعر الصرف الموازي ليبلغ (1475) ديناراً لكل دولار وبمعدل نمو (0.20%)، لينخفض في عام 2007 بشكل طفيف اذ بلغ (1267) وبمعدل نمو سالب بلغ (14.10-) وهذا التدهور في سعر الصرف الموازي يعد طفيفاً وهو ناتج عن إجراءات البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف ورفع قيمة الدينار استناداً إلى توجيهات صندوق النقد الدولي في تلك المدة .

وخلال المدة (2009-2011) شهد سعر الصرف الدينار العراقي ثباتاً ملحوظ اذ بلغ (1170) ديناراً لكل دولار نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي باستعمال سعر الصرف كأداة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للدينار العراقي.. اما في المدة 2012 - 2014 نجد انها قد شهدت تدهوراً في سعر صرف الدينار العراقي أي انه اخذت قيمة الدينار بالانخفاض تجاه العملة الاجنبية الدولار حيث بلغ سعر الصرف الرسمي (1166) ديناراً لكل دولار في عام 2012 وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.34%) وهذا الانخفاض في سعر الصرف يعود إلى عدة عوامل منها عوامل داخلية كانخفاض مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية مقارنة مع ارتفاع كمية المشترة من وزارة المالية في عام 2012 وعدم استقرار الوضع السياسي أدى ذلك كله إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

اما الفترة الممتدة من (2015-2020) استقر سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، اذ بلغ (1190) ديناراً لكل دولار عام 2015، فيما بلغ معدل سعر الصرف الموازي (1247) ديناراً لكل دولار بعد ان بلغ (1214) ديناراً لكل دولار في عام 2014 مسجلاً بذلك نسبة نمو في معدل سعره بلغت (2.72%) في عام 2015 ويعزى ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوقع (المضاربة) الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (12) كذلك سجل سعر الصرف الموازي لعام 2016 ارتفاع اذ بلغ حوالي (1275) ديناراً لكل دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (2.24%) إلى انه شهد سعر الصرف الموازي انخفاضا في معدل النمو السنوي بلغ (133) في عام 2017، اما سعر الصرف الرسمي بلغ (1190) ديناراً لكل دولار.

وبعد ازمة جائحة كورونا عام 2020 وانخفاض أسعار النفط عملت الحكومة على تخفيض قيمة الدينار العراقي من خلال رفع سعر الصرف حيث بلغ (1470) ديناراً لكل دولار الامر الذي أدى إلى زيادة سعر

الصرف الموازي ليبلغ (1474) ديناراً لكل دولار. والشكل (1) يوضح تطور السلسة الزمنية لسعر الصرف خلال المدة.

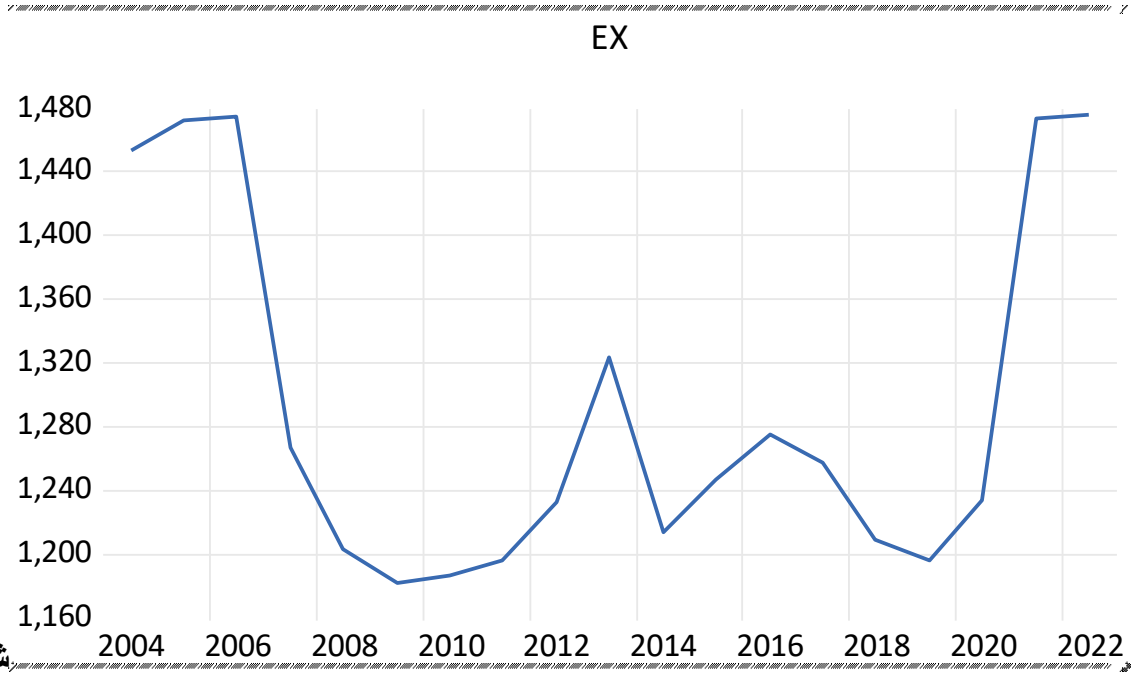

شكل (1)

تطور سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2022

ثانيا / تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي

جدول (2) عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

مليون دينار

السنة	عرض النقد
2004	12254000
2005	14684000
2006	21080000
2007	26956076
2008	34919675
2009	45437918
2010	60386086
2011	72177951
2012	77187497
2013	89512076
2014	92988876

84527272	2015
90466370	2016
92857047	2017
95390725	2018
103441131	2019
119906260	2020
139885978	2021
168291372	2022

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الاحصائي للبنك

ويبين الجدول اعلاه، اتجاهات السلسلة الزمنية لعرض النقد الواسع (السيولة المحلية) في العراق للمدة (2004-2022) ، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية قد كانت متزايدة خلال المدة (2004- (2014)، إذ كانت بواقع (12254000 مليون دينار في عام 2004 وهي أقل قيمة لها خلال مدة البحث، واستمرت بعدها بالتزايد لتصبح بواقع (92988876 مليون دينار في عام 2014، أما في عام 2015 فقد سجلت السلسلة الزمنية تدهوراً طفيفاً بمقدار تريليون دينار تقريباً لتصبح بواقع (84527272 مليون دينار وذلك بسبب تداعيات أحداث التاسع من حزيران لعام 2014، أما خلال المدة (2016-2022) فقد عاودت السلسلة الزمنية لعرض النقد بالمفهوم الواسع تزايدها المستمر إذ أصبحت بواقع (90466370) مليون دينار في عام 2016 واستمرت بعدها بالتزايد لتنتهي بواقع (168291372 مليون دينار) في عام 2022 وهي أعلى قيمة لها خلال مدة البحث. والشكل () يوضح السلسلة الزمنية لعرض النقد خلال المدة..

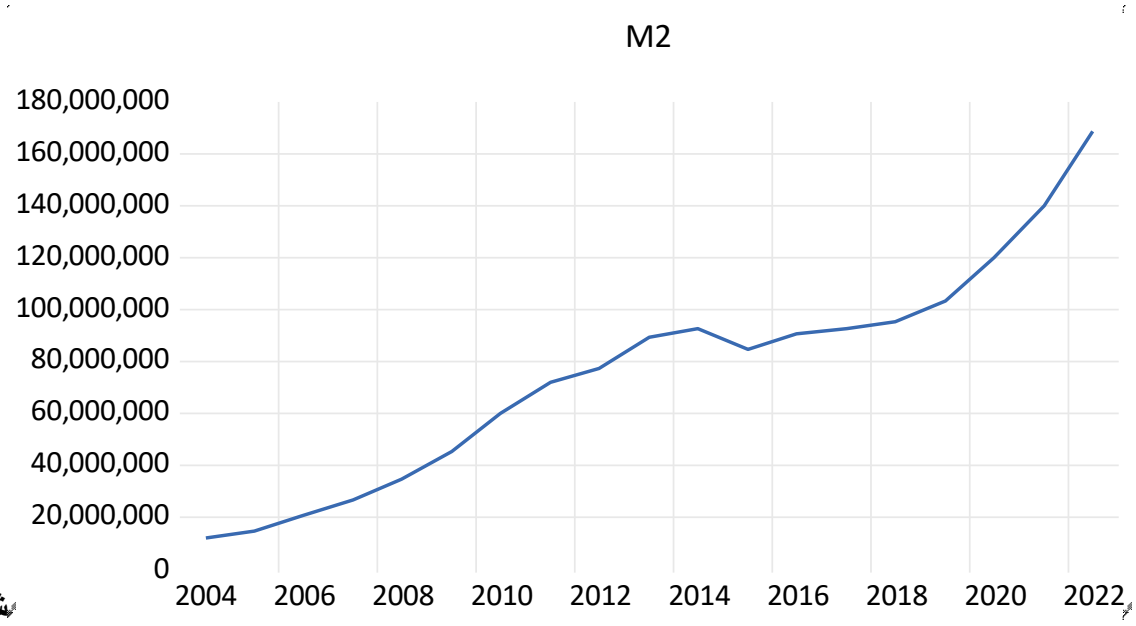

شكل (2)

السلسلة الزمنية لتطور عرض النقد خلال الفترة 2004-2022

ثالثا / تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي

جدول (3) الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو
2004	101845262	---
2005	103551403	1.6
2006	109389941	5.6
2007	111455813	1.8
2008	120626517	8.2
2009	124702075	3.3
2010	132687029	6.4
2011	142700217	7.5
2012	162587533	13.9
2013	174990175	7.6
2014	178951407	2.2
2015	183616252	2.6
2016	208932110	13.7
2017	205130067	-1.8
2018	210532887	2.6
2019	222141230	5.5
2020	196985514	-11.3
2021	202468282	2.7
2022	212468082	2.8

المصدر : بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الاحصائي للبنك

من الجدول رقم (3) يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2004) بلغ ما قيمته (101.8) مليار دينار عراقي بالتزامن مع الاحتلال الامريكي للعراق، وتعود هذه القيمة المنخفضة لتردي الأوضاع العسكرية والامنية السائدة في البلد خلال تلك الفترة، مما أدى لتدمير البنى التحتية للبلد وذلك تسبب في عجز واضح في مساهمة القطاعات الاقتصادية (عدا النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة (2005) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (103.5) مليار دينار عراقي وبنسبة نمو سنوي بلغت (1.6%) ومقارنة بالسنوات السابقة فإن هذه السنة قد حدث فيها نمو كبير جدا في الاقتصاد العراقي، ذلك بسبب الانفتاح على العالم الخارجي الذي شهده العراق بعد الاحتلال الامريكي الذي أزال حصارا اقتصادي دام لأكثر عقد من الزمن أدى لضعف النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، حيث قامت ادارة الدولة العراقية المؤقتة والتي قد واجهت تحديات عدة وأهمها كيفية تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق المفتوح بعد سيطرة الاقتصاد العام عليه لفترة

طويلة، ومن ثم تشجيع القطاع الخاص للتوجه للاستثمار، ومن ثم قامت الحكومة العراقية في عام (2005) بفرض سيطرتها على حركة الاستيراد والصادرات ولاسيما الصادرات النفطية بشكل خاص، لأن عائدات النفط قبل عام (2003) كانت تتم حسب اتفاقية مذكرة الامم المتحدة والتي مضمونها النفط مقابل الغذاء والدواء.

بعد ذلك قد حدثت قفزة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 120.6) لسنة (2008) مما تسبب في ارتفاع النمو السنوي الى (8.2%) ويعود ذلك الارتفاع لتحسن الأوضاع الامنية، فضلا عن للارتفاع في اسعار النفط العالمية حيث في 7 آذار / مارس أسعارا قياسية سجلها خلال الأزمة المالية عام 2008، متجاوزا عتبة 130 دولارا للبرميل .

أما الفترة بين (2010-2014) فقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد حيث إن قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام (2010) بلغت (132.6) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.62)، ثم استمر الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد حتى بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي (174.9) مليار دينار عراقي لسنة (2013) وسجل لنفس العام أعلى معدل نمو سنوي خلال فترة الدراسة حيث كان (7.6%).

سنة (2014) كانت سنة تحول حيث تأثر الناتج المحلي الاجمالي بسيطرة عصابات داعش الاجرامية على ثلاث محافظات عراقية حيث إن هذه المحافظات تشكل مراكز حيوية في العراق بالنسبة لمصدر الدخل الوحيد للعراق وهو النفط حيث انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، حتى أن الأسعار العالمية للنفط سجلت أدنى مستوى لها فقد بلغ دون 32 دولارا للبرميل الواحد، فضلا عن أن هنالك أسباب عدة أخرى أدت لانخفاض أسعار النفط العالمية منها التوسع في انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، فضلا عن لقيام كل من دول العراق والسعودية ودول عدة أخرى بالتوسع في انتاج النفط من خلال منظمة اوبك، لذا فإن الناتج المحلي الاجمالي اخذ بالتذبذب خلال تلك السنة والسنوات التالية وذلك يعود للتحديات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي يواجهها البلد على المستويات العالمية والاقليمية وحتى المحلية، وبسبب تردي الأوضاع الأمنية وقيام العراق بالعمليات العسكرية في المناطق التي سيطرت عليها عصابات داعش والتي عمدت إلى تدمير البني التحتية، فضلا عن قيامها بالسيطرة على الحقول النفطية في تلك المناطق، أدى كل ذلك إلى انخفاض العائدات من الصادرات النفطية للعراق، وذلك نتيجة عدم تنويع مصادر الدخل والاعتماد على مصدر واحد للدخل هو النفط.

ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي إلى الارتفاع في العام (2017) حيث بلغت قيمته (205.1) مليار دينار عراقي إذ سجلت في هذا العام ثاني أعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة ويعود ذلك للتحسن الذي شهدته البلاد في ذلك العام على المستويات الامنية والعسكرية والاقتصادية مما أدى لارتفاع أسعار النفط العالمية هي الأخرى، مما دعت حاجة العراق لزيادة معدلات الانتاج من النفط وذلك لتسديد نفقات الحرب خلال السنوات الماضية ومن ثم عمدت الحكومة العراقية إلى قيامها بالتعاقد مع شركات عالمية مشهورة.

أما عام (2019) سجل الناتج المحلي الاجمالي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمته (222.1) مليار دينار عراقي وبنسبة نمو سنوي بلغت (5.5%) وذلك بسبب السياسة والاجراءات التي اتبعتها الحكومة العراقية وتزايد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي فضلا عن كشف حالات الفساد الكبيرة في

الكثير من مؤسسات الدولة. ثم قد انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام (2020) حيث بلغت (196.9) مليار دينار عراقي بسبب انخفاض أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل (38) دولارا في ذلك العام أما في نهاية عام (2020) انخفض سعر صرف الدينار العراقي إلى الدولار مما أدى لاستفادة العراق من فرق العملتين ومن ثم سد العجز الحاصل في الموازنة الاتحادية التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2021) ، ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في العراق عام (2021) حيث بلغ (202.4) مليار دينار عراقي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث بلغ سعر البرميل الواحد لنفس العام أكثر من (68) دولارا، ارتفعت إيرادات النفط العراقية بنسبة 123% على أساس سنوي خلال (2021 و 2022) إلى (75.65) مليار دولار، بعد تحسن أسعار الخام العالمية. والشكل (3) يوضح التطور الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة.

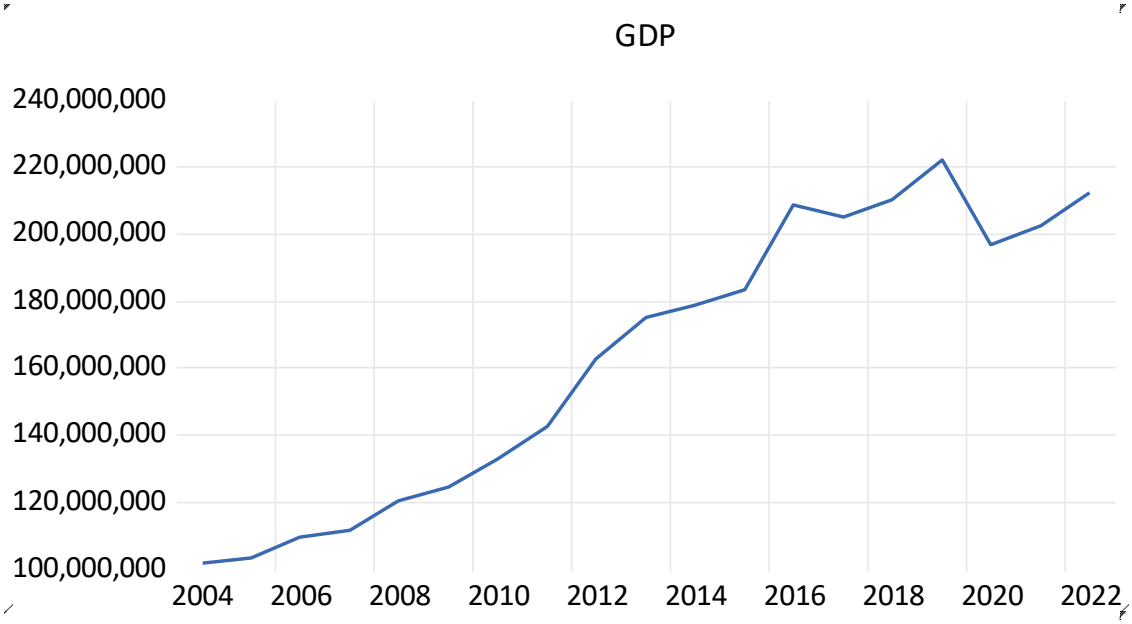

شكل (3)

السلسلة الزمنية لتطور عرض النقد خلال الفترة 2004-2022

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- حظيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

2- اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين للسياسة النقدية في دورها في الاقتصاد إلا أنهم يجمعون على رأي واحد ألا وهو لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة تعمل على تحقيق اهداف معينة في ظل ظروف اقتصادية معينة.

3- يرمي تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، لكن يمكن أن تتعارض هذه الأهداف مما يكون له آثار غير مرغوب فيها على الأهداف الأخرى.

4- للوصول إلى الهدف النهائي لابد للسياسة النقدية أن تستخدم استراتيجية مناسبة مرورا بالأهداف الأولية ثم الوسيطة ثم النهائية وذلك يؤدي للاستقرار الاقتصادي.

5- لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأنه غالبا ماتكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى وتحقيق أثار غير مرغوبة للسياسة النقدية.

ثانيا : التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نضع الاقتراحات التالية:

1- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار وذلك من خلال اعطاء استقلالية أكثر للسلطنة النقدية في اتخاذ قرارتها وتحديد اهدافها.

2- السعي لتفعيل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة من خلال بناء ثقة أكثر جدية بين المجتمع والنظام المالي في العراق.

3- تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على أساس موضوعية واقتصادية من طرف مختصين وخبراء أو اقتصادين وماليين دون ادخال الحسابات السياسية، وأن تسعى لتحقيق أهدافها والتي تنمي من الاقتصاد الوطني.

4- محاولة زيادة ثقة الافرارد بالسياسة النقدية من خلال تعاملهم بالأدوات المصرفية وزيادة ايداعهم لدى البنوك.

5- يجب تفعيل دور السياسة النقدية جنبا إلى جنب مع السياسات الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقد لأجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

المصادر

1. أبو السعود ، محمد فوزي : مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2014.
2. أكرم حداد ، مشهور هذلول النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر ، عمان الطبعة الأولى 2005.
3. الجنابي ، هيل عجمي جميل ، ارسلان ، رمزي ياسين : النقود والمصارف ، النظرية النقدية ، ط 1 ، دار وائل ، عمان .2019 .
4. جواد كاظم فريد : تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 20 ، العدد 75 ، السنة 2017 .
5. الزهيري ، زينب جاسم مهدي جاسم ، ((أثر صادرات التكنولوجيا المتقدمة في النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)) ، رسالة ماجستير ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2018.
6. السامرائي ، د . يسرى ، الدوري ، زكريا البنوك المركزية والسياسات الاقتصادية ، دار اليازوري ، عمان ، 2016
7. السعدي ، منتهى زهير محسن ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2013.
8. السيد علي ، عبد المنعم ، العيسى نزار سعد الدين : النقود والمصارف والاسواق المالية مكتبة حامد ، عمان ، 2003 .
9. السيد علي عبد المنعم اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة الى العراق , الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2015 .
10. صالح ، ، د . مظهر محمد : السياسة النقدية للبنك المركزي واتجاهات الاستقرار والنمو العراق ، بحث منشور على موقع البنك المركزي ، 2015 .
11. صالح ، مظهر محمد السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الامثل بغداد ، 2019 .

12. عبد المطلب ، عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك) الاساسيات والمستحدثات) ، الدار الجامعية ،2018 .
13. عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى النقود والمصارف و الأسواق المالية ، طا ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014
14. عبد الهادي ، حسن باسم السياسة النقدية في العراق واصلاحاتها وتحدياتها الجديدة الهيئة الوطنية للاستثمار الدائرة الاقتصادية ، بغداد 2018.
15. عبيدي ، فائق جمعة ، مدخل للاقتصاد الكلي التحليلي ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ،2017.
16. العقابي ، عباس لفته كنيهر ، و عبيد ، شيماء ، خطاب دراسة احصائية واقتصادية لدالة الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011 المؤتمر العلمي الدولي الأول كلية الكوت الجامعة العراق واسط العدد الأول ، 2017.
17. علي حاتم القريشي اقتصاديات التنمية ، ط 1 ، حوض الفرات ، النجف – العراق ، 2017 .
18. علي عبد الكريم حسين الجابري : دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والاردن ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2022
19. محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عليه ناصف واخرون التنمية الاقتصادية ، مطبعة البحيرة ، الاسكندرية مصر ، 2018 .
20. موسى ، فاطمة تركي نعمة ، ((قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق)) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣) ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2015.
21. الوادي ، محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، عمان الاردن ، دار المسيرة ، ط 3 ، 2015.
22. د حسين علي بخيت –د سحر فتح الله /الاقتصاد القياسي دار البازوري /عمان –الأردن /الطبعة العربية 2009
23. Talmur Baig & Kumar : Fiscal and monetary nexasin emerging market economics , IMF, Work paper , 2016